Association of Arab Universities Journal of Engineering Sciences
مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث الهندسية
كلية الهندسة - جامعة بغداد
جمعية كليات الهندسة اعضاء اتحاد الجامعات العربية

استراتيجيات التحسين الحضري للمستوطنات غير الرسمية.

احمد جواد كاظم [1*] ، **زينب راضي عباس** [2]،

[1] قسم هندسة العمارة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، a.menaty1304@coeng.uobaghdad.edu.iq

[2] قسم هندسة العمارة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، dr.zaynabr.a@coeng.uobaghdad.edu.iq

[*] الباحث الممثل : احمد جواد كاظم، الايميل : a.menaty1304@coeng.uobaghdad.edu.iq

نشر في : 31 اذار 2022

الخلاصة – أدت عمليات التحضر المتزايدة حول العالم الى التغير المستمر للأراضي غير المخطط لها وتحولها الى مستوطنات غير رسمية مع تزايد النمو السكاني فيها، لذلك بدأت التوجهات نحو إيجاد حلول لها ومعالجة المشاكل المتولدة وكيفية منع تكوين المزيد منها ومعرفة أساليب التعامل معها لبناء قاعدة انموذجية مستدامة لتطوير تلك المناطق. من هنا برزت المشكلة البحثية بقلة الطروحات المحلية التي تناولت اليات التطوير والتحسين لسياسات واستراتيجيات التعامل مع المستوطنات غير الرسمية. فانطلق البحث لتطوير نهج جديد من شأنه تقليل استمرار توسع وزيادة اعداد هذه المستوطنات ومعالجة ما موجود منها وتقليل الضغوط والتاثيرات السلبية على مجاوراتها من خلال الكشف عن إمكانيات هذه المستوطنات غير الرسمية وتسليط الضوء على إمكانية معالجتها وتحسين حالتها و تحويلها الى مجتمعات حضرية مستدامة , استخدم المنهج الاستقرائي عن طريق مقارنة ركائز الاستدامة وإمكانية تطبيقها ومحاولة تعزيزها باستخدام أساليب تطوير المستوطنات غير الرسمية المتبعة ، فتوصل البحث الى ضرورة توجه الحكومات المحلية الى تبني سياسات واطرالتنمية المستدامة لتحويل المجتمعات غير الرسمية الى مجتمعات حضرية مستدامة بتبني استراتجيات التحسين والتطوير واتباع اساليب الارتقاء و التمكين والمشاركة بما يحقق التنمية المستدامة بصورة فعالة ومتكاملة.

الكلمات الرئيسية – "المستوطنات غير الرسمية , " التحسين الحضري , " التمكين , " الارتقاء, " التمكين , " المشاركة.

1. المقدمة

ان التحضر يعتبر إحدى الوسائل التي تقوم من خلالها البشرية بتحويل سطح الأرض الى مستوطنات تجمعية [12]. فهو يشير إلى التحول السكاني من المناطق الريفية إلى الحضرية، مسببا زيادة حاصلة في الناس الذين يعيشون في المدن والمراكز [4]، حيث يقدر حوالي 55% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية ومن المتوقع ان يرتفع ذلك الى 68% بحلول 2050 [14]. فالأمم المتحدة توقعت مؤخرًا أن يكون مجموع النمو السكاني العالمي تقريبًا في الفترة من 2017 إلى 2030 حوالي 1.1 مليار من سكان الحضر الجدد على مدى السنوات العشر المقبلة [3] هذا يعني أن الطلب على البنية التحتية والموارد يتوسع باستمرار [12]. ويقسم هذا التحضر الى نوعين: الأول هو التحضر الرسمي (Formal Urbanization) والذي ينعكس بشكل واضح في المناطق الحضرية المخطط لها ضمن إطار عمل لوائح البناء والتخطيط والأراضي المزودة بالخدمات الأساسية والبنى التحتية والثاني هو التحضر غير الرسمي (Informal Urbanization) الذي يعكس المستوطنات غير الرسمية والاقتصاد غير الرسمي كما و يشمل الإسكان غير الرسمي [15].لذلك فان المستوطنات غير الرسمية (Informal Settlement) هي المناطق السكنية التي يتم فيها انشاء مجموعة من الوحدات السكنية التي يتم انشاءها على ارض لا يملك شاغليها تأييدات قانونية للسكن فيها ويشغلونها بشكل غير رسمي [3] . وهذا المصطلح عام وتقني يهدف الى استيعاب العديد من السمات المختلفة للمستوطنات التي تأوي العديد من فقراء الحضر في البلدان النامية. [8].

2. المستوطنات غير الرسمية في العراق

ان ظاهرة المستوطنات غير الرسمية تمثل احدى الظواهر السلبية المرافقة للتحضر الحاصل في الدول النامية [29] نتيجة الزيادة السكانية واضافة الى مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدول , فيودي الامر الي ضعف في استيعاب الطلب الحاصل على الوحدات السكنية او عدم قدرة الدخل المادي للأفراد للحصول على وحدة سكنية فيلجا الى هذه المستوطنات التي تلبي رغبته في توفير مسكن , فكان العراق احد هذه الدول التي برزت فيها هذه المستوطنات[7] ,فكانت هذه المستوطنات غير الرسمية في بدايتها على شكل عشش او اكواخ من الصفيح [26] وبمواد أولية بسيطة من الخشب أو الطوب أو التنك أو القصدير أو الخيم أحيانا حسب إمكانياتهم المادية [23], الى ان اصحبت على شكل تجمعات ذات بناء فوضوي ومبعثر داخل المدن او خارجها [19] او مشكلة تجمعات حضرية أحيانا أخرى [1] , كما في الصورة 1 التي توضح انتشار المستوطنات غير الرسمية لاحدى المناطق خلال الفترة الزمنية من 2003 الى 2020. فضعف الدولة في التخطيط [22]وتلبية الاحتياج السكني لسكانها والتهاون بوضع استراتيجيات لأنعاش الرصيد السكني وتوفير مشاريع اسكانية أدى الى جعل أغلب الفئات بمختلف طبقاتها ولاسيما الفئات ذات الدخل المنخفض، تلجأ لبناء المساكن غير النظامية كما في الصورة 2 ، وقد انتشرت هذا الامر بشكل واسع وسريع في معظم المدن العراقية بعد عام 2003 [19] [27]، بقيام شرائح من المجتمع بالتجاوز على الاراضي المملوكة للدولة او القطاع الخاص لحل مشكلاتها الاسكانية بأنشاء تجمعات سكنية صغيرة ينقصها الكثير منالمبادئ العمرانية والبيئية [16] ,فضلا عن العيش تحت ظل الفقر والعوز ونقص الخدمات منتجة نوعا ثقيل من المستوطنات غير الرسمية , الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذه المشكلة في الآونة الأخير مسببا إثر كبير على المجتمع والنسيج الحضري من جميع النواحي، لاسيما من النواحي الخدمية والبيئية, وقد تميزت

1726-4081© 2022 The author(s). Published by Association of Arab Universities Journal of Engineering Sciences. This is an open access article under the CC BY-NC license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/).

هذه المستوطنات غير الرسمية بطابع تشكيلي ردئ وغير ملائم للظروف ومتطلبات السكن الصالح واستمرت هذه المستوطنات بالظهور والاختفاء حسب معالجة الدولة لها في فترات زمنية مختلفة [21].

الصورة 1: توضح النمو والانتشار لاحدى المستوطنات غير الرسمية في بغداد خلال الفترة الزمنية (2003-2020).

حيث اقام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تسمى (لجنة التخفيف من الفقر) التي أصدرت نتائج بعد دراسة مستوطنات غير الرسمية وأقرها مجلس الوزراء بالقرار 409 لسنة 2009، " والتي تضمنت (توفير سكن ملائم للفقراء لكون المناطق غير الرسمية تمثل بؤر للفقر) [27]، لذلك فان اللجنة الدائمة لهذا البرنامج وبدعم فني من منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية موئل (UN-HABITAT) اعدت مشروعاً متكاملا يحقق ذلك مع الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية العراق. في ضوء ذلك تشكلت لجنة توجيهية عليا بموجب الامر الوزاري رقم (3255) لسنة 2014 والتي تضم كلا من (وزارة التخطيط، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، امانة بغداد يرأسها الامين العام لمجلس الوزراء)[24] ، أقرت هذه اللجنة التوجيهية خارطة الطريق للتعامل مع هذه المستوطنات غير الرسمية ورفعتها بدورها الى اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر المشكلة بموجب الامر الديواني رقم (91) لسنة 2014. وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (279) لسنة 2015 تم اقرار خارطة طريق (البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتسوية تجمعات السكن العشوائي في العراق) وعلى أثرها تشكلت لجان فرعية عليا في المحافظات ترتبط باللجنة التوجيهية العليا تتولى مهمة الاشراف على ادارة المشروع، حيث اجرت هذه اللجنة حمل مسح وإحصاء لتوثيق لهذه المستوطنات غير الرسمية وبينت ان عدد الوحدات غير الرسمية في محافظات العراق عدا اقليم كردستان كما في **الجدول 1** , لمنشور من قبل لجنة التخفيف من الفقر [27].

الصورة 2: احدى المستوطنات غير الرسمية المتشكلة داخل المدينة.

الجدول 1: يوضح اعداد التجمعات غير الرسمية ونسبها وعدد المساكن في هذه التجمعات.

المحافظات	عدد المستوطنات غير الرسمية	النسبة المئوية للمستوطنات غير الرسمية	عد المساكن للمستوطنات غير الرسمية	النسبة المئوية لمساكن المستوطنات غير الرسمية
بغداد	1,022	27.7	136,689	26.2
كركوك	279	7.6	60,935	11.7
ديالى	172	4.7	21,402	4.1
بابل	225	6.1	25,156	4.8
كربلاء	88	2.4	22,315	4.3
واسط	210	5.7	42,874	8.2
النجف	89	2.4	53,810	10.3
الديوانية	229	3.4	17,571	3.4
المثنى	120	3.3	21,432	4.1
ذي قار	333	9.0	37,927	7.3
ميسان	243	6.6	19,234	3.7
البصرة	677	18.4	62,602	12.0
العراق	3,687	100	521,947	100

2.1 أسباب ظهور المستوطنات غير الرسمية

هنالك مجموعة من الأسباب المشتركة بين الدول ساهمت في انتشار هذه المستوطنات غير الرسمية على الفترات الزمنية المختلفة منها التحضر والنمو السكاني إضافة الى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكن مع ذلك كانت هنالك عوامل خاصة لكل دولة مهدت لانتشار هذه المستوطنات غير الرسمية ففي العراق كانت كل الأسباب التالية العامل الأساسي لنشوء المستوطنات كما في **الشكل 1**، وهي ما يلي:

1. الاستعمار الانكليزي للعراق عام 1917 وما خلفه من تركيز واهتمام بإمكان تواجده على حساب بقية المناطق، إضافة الى ظهور الاقطاعين واحتلالهم الأراضي، الامر الذي أدى الى هجرة السكان ولجوئهم الى البناء والتجاوز على الأراضي[18][21] .
2. تحسن الوضع السياسي والمؤسساتي للدولة الذي أدى الى حدوث نمو اقتصادي فاستحدثت المشاريع الصناعية التي جذبت السكان نحو فرص العمل[18] .
3. زيادة معدلات النمو للسكان [30]، وهذه الزيادة في أعداد السكان يقابله زيادة في مساحة السكن[7] .
4. تزايد المستوطنات غير الرسمية. وغالباً ما يتم هذا التوسع باتجاه الأراضي الزراعية[26] والمساحات المفتوحة.
5. سوء الاهتمام بالجانب الزراعي [30] وما سببه من هجرة من الريف إلى المدن الرئيسية فكانت سبب في زيادة عدد سكان المدن [19]، بحثا عن فرص العمل المناسبة لهم[17] . اضافة الى عدم وجود قوانين تحد الهجرة نحو مراكز المدن تسبب في تشكيل هذه المستوطنات على أطراف المدن الكبرى وكثافة سكانية عالية.
6. عمليات النزوح القسرية من المدن التي تشهد الحرب الطائفية او عمليات النزوح من مناطق القرى[26][21].
7. سهولة انشاء المساكن غير الرسمية وبسرعة وبمواد أولية بسيطة من الخشب أو الطوب أو التنك أو القصدير أو الخيم أحياناً، إضافة الى كون هذه المستوطنات غير الرسمية تمثل مهربا للسكان من الضرائب الحكومية والجباية اتجاه الخدمات المقدمة لهم. حيث امتد باتجاه الأراضي الزراعية المجاورة والتي تحولت بمرور الوقت مستوطنات سكنية عشوائية تفتقر الى المتطلبات الأساسية للسكان من بنية تحتية ومراكز صحية والتعليمية وغيرها[26][16] .
8. ضعف الجانب الحكومي في الاهتمام بالتنمية العمرانية وتحقيق الاستثمار في مجال السكن وضعف المشاريع السكنية بين جميع المدن مما أدى الى تركز المشاريع في مدن على حساب أخرى وحدوث هجرات جماعية [18] [19]. كما ان ضعف دور الرقابة القانونية والإدارية أدى الى فجوة كبيرة سمحت باستغلال هذه الأراضي والتلاعب بها وتغير استعمالاتها[19] . وساعد في ذلك فساد وتلاعب بعض المسؤولين مستغلين ضعف القانون في استغلال هذه الأراضي واستثمارها او بيعها على شكل قطع ذات مساحات متفاوتة [17].
9. توسع المدن باتجاه القرى القريبة بها على حساب مساحاتها واستعمالاتها الزراعية حيث ارتبطت تلك القرى القريبة من المدينة بها، وتحت الضغوط السياسية والانتخابية تم تحويل وضم تلك القرى الى المدينة لتصبح بمرور الزمن من المناطق غير الرسمية داخل حدود المدينة [21][26].

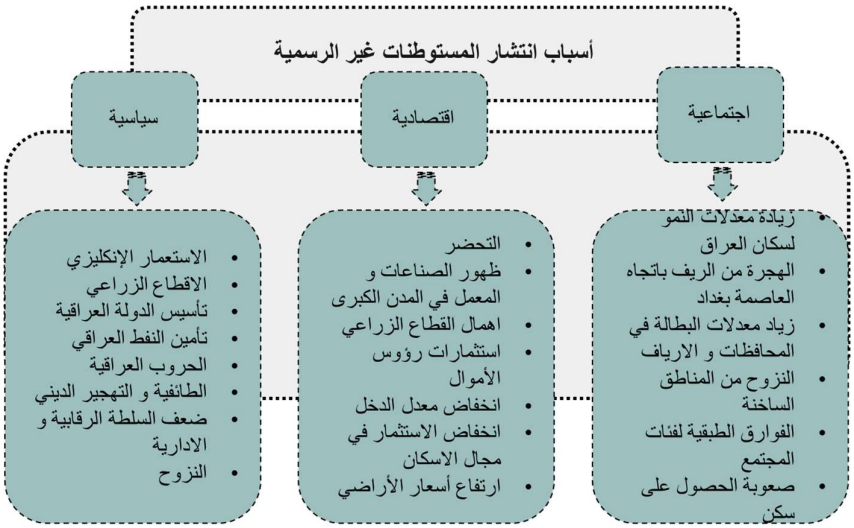

الشكل 1: يوضح أسباب انتشار المستوطنات غير الرسمية.

2.2 التسلسلي الزمني لظهور المستوطنات غير الرسمية في العراق

حيث انقسم التسلسل الزمني لظهور المستوطنات غير الرسمية في العراق على أربعة مراحل كما في **الشكل 2,** الذي يلخص العوامل المساعدة لهذه الفترات وهي كما يلي:

1. المرحلة الأولى (1920-1979) [18] [19]

ان هذه المرحلة تمثل بداية تشكيل المستوطنات العشوائيات في مدينة بغداد حيث شهدت هذه الفترة بداية تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 الامر الذي أدى الى تكوين المؤسسات واستحداث كل من الجيش والشرطة، فانجذبت الفئات العمرية البالغة نحو الانضمام فيهما للخدمة[12]. كما وشهدت هذه المرحلة تكوين اقتصاد البلد وظهور الصناعات الوطنية والهجرة من الريف نحو مركز المدينة وبالخصوص نحو مدينة بغداد. وتشكيل الوزرات وإضافة المشاريع وبناء الأبنية والبنية التحتية، الامر الذي وفر فرص كبيرة للعاطلين. كما وساهمت المشاريع النفطية وجذب الشركات الأجنبية نحو الاستثمار، إضافة الى زيادة الدخل المالي للدولة، فاستثمرت ذلك في مشاريع الصناعية وانشاء البنى التحتية[18] .

2. المرحلة الثانية (1980-2002) [19] [26] [20]

وهذه الفترة تمثل المرحلة الثانية من نشوء المستوطنات غير الرسمية ، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات نمو السكان وحصول الزيادة السكانية للعراق[19] , كما وشهدت هذه الفترة خاصة الثمانينات الحرب العراقية الإيرانية وما سببته من حدوث عمليات نزوح من المناطق القريبة من المعارك نحو مركز المدن البعيدة عن الحرب ولاسيما العاصمة بغداد[19]، ثم في فترة التسعينات حيث الحرب العراقية الكويتية وما انتجت من حصار اقتصادي على العراق أدى الى انخفاض مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد زيادة الفقر [26] وبالتالي اضطر العديد من الناس الى السكن في المناطق غير الرسمية على أطراف المدينة[20].

3. المرحلة الثالثة (2003-2013)[19] [25]

تمثل هذه الفترة اوج ما وصلت اليه المستوطنات غير الرسمية في العراق وخاصة بعد احداث الحرب العراقية الامريكية وما تلاها من ضعف للدولة في محاسبة واضعي اليد على الأراضي التابعة للدولة او المملوكة للأشخاص [19]، حيث قطعت هذه الأراضي الى قطع بمساحات صغيرة ومتفاوتة وبيعت الى اشخاص اخرين فيتم بناء وحدات سكنية او مباني لوظائف متعددة، كما وشهدت احداث كثير ومنها فترة التهجير الطائفي وما خلفته من تغير جغرافيا السكاني واحتلال البيوت إضافة الى فترات النزوح من المحافظات المضطربة[25] .

4. المرحلة الرابعة (2013-2020) [28]

وهذه المرحلة تتمثل بعمليات تحويل جنس الأراضي الزراعية الى طابو سكني وتقسيمها على شكل قطع أراضي ذات مساحات مختلفة، وخاصة بعد عمليات الاخلاء التي قامت بها للدولة للمباني والأراضي التابعة له، إضافة الى استغلال التهديد الموجه نحو المستوطنات في الأغراض الانتخابية واستغلال تحشيد قاطنيها نحو الوعود الكاذبة لاسكانهم وحل مشاكلهم[28].

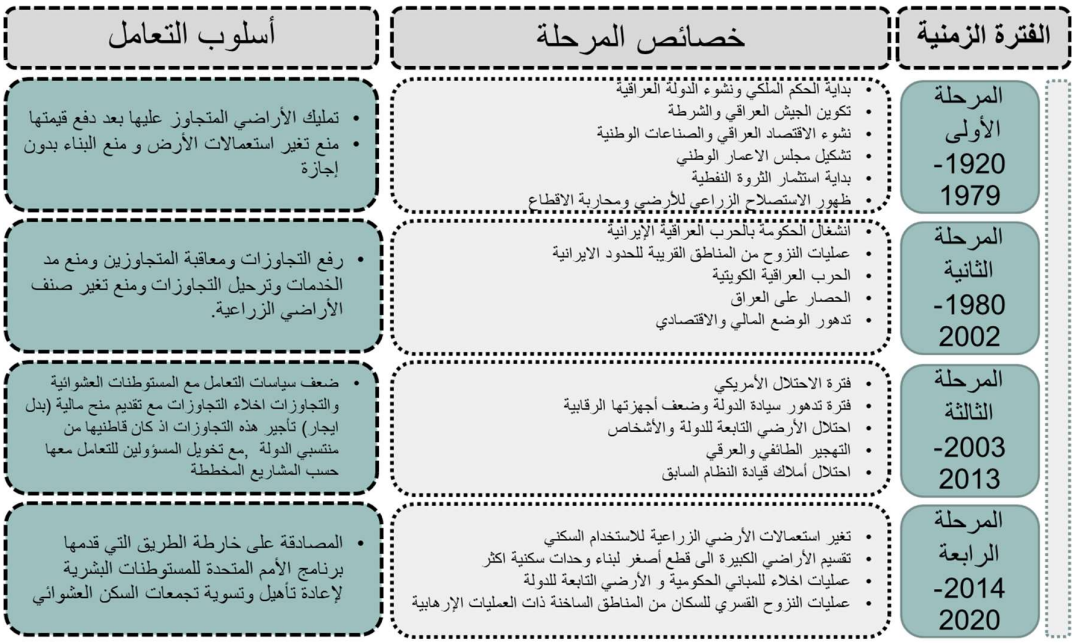

الشكل 2: يوضح التسلسل الزمني لظهور المستوطنات غير الرسمية في العراق.

2.3 *أنواع المستوطنات غير الرسمية في العراق*

يمكن تقسيم وتصنيف المستوطنات غير الرسمية حسب طرق الانتشار الحضري المعروفة عالميا [11] على حالة المستوطنات غير الرسمية العراقية وبالتالي نحصل على 5 تفرعات حسب نمط الانتشار المعروفة عالميا كما في **الشكل 3:**

- المستوطنات المتجاورة المدمجة **:**(Compact contiguous) حيث تتشكل المستوطنات غير الرسمية تدريجياً حول المنطقة الحضرية على شكل تجمعات مدمجة، وليس كبقع، ولها كثافة عالية بشكل أساسي، كما في **الشكل 3.**
- المستوطنات عشوائية الشريطية او الخطية :(Strip or linear) حيث تنتشر المستوطنات غير الرسمية على طول أعمال البنية التحتية أو الأنهار، والتوسع مستمر ولكنه مبعثر، كما في **الشكل 3.**
- المستوطنات متعدد المراكز **:**(Poly-nucleated) العديد من المستوطنات غير الرسمية متكتلة، والامتداد يكون متقطع مع كثافة أقل بكثير، ومنفصلة فعليًا عن المدينة الحضرية التي انتشرت فيها.
- المستوطنات غير الرسمية المتناثرة **:**(The scattered sprawl) مستوطنات عشوائية غير منسقة متقطعة بعيدًا عن المركز، مما يخلق أرضًا مفتوحة وشاغرة بينها وبين المدن، كما في **الشكل 3.**
- مستوطنات عشوائية ذات قفزات كبيرة **:**(Leapfrogging) هو التطور الذي يقفز فوق الحواجز القائمة,كما في **الشكل 3.**

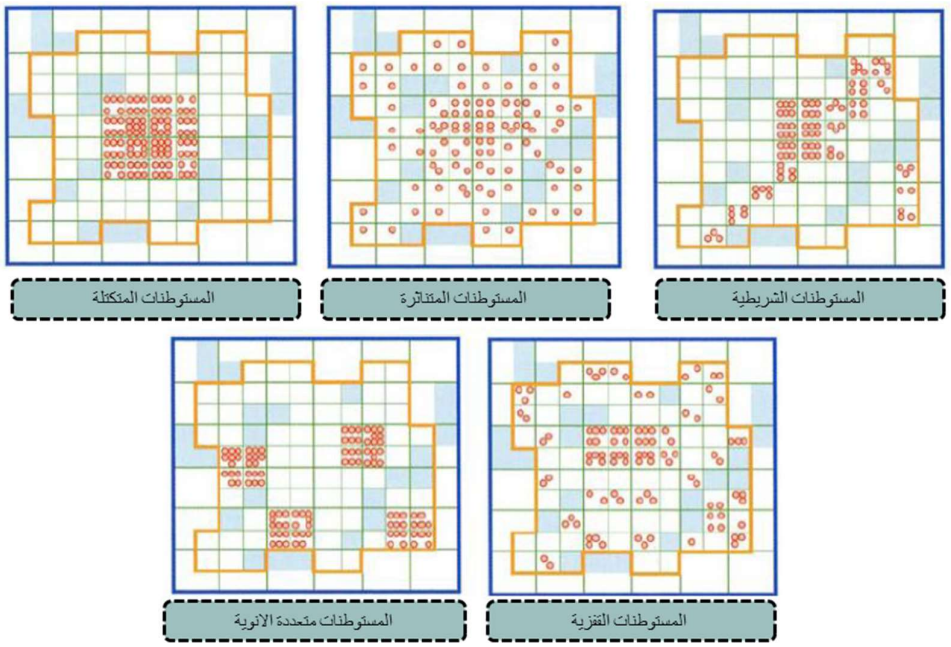

الشكل 3: طرق انتشار المستوطنات غير الرسمية في العراق.

3. التوجهات المعتمدة في التعامل مع المستوطنات غير الرسمية.

هنالك توجهين تم استخدامها للتعامل مع هذه المستوطنات غير الرسمية خلال الفترات المختلفة، والتي تعتمد بدرجة أساسية على قبول هذا النوع من المستوطنات من عدمه لذلك يقسم التعامل مع المستوطنات غير الرسمية الى توجهين [1]:

3.1 توجه عدم الاعتراف

ويتثمل هذ التوجه بأساليب التخليص والازالة وإعادة التوطين[19] , فيعتبر هذا الحل موقتا ويقوم على نقل السكان من هذه المستوطنات ذات الظروف غير المناسبة وبناء مساكن جديدة لمساكن على الأرض نفسها او خارج الموقع تحقيقا لحقهم في توفير السكن البديل لهم. ويجسد هذا الحل مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئة وغالبا ما يتم استخدام الأبنية متعددة الطوابق لتوفير السكن لهذه الفئات ولهذا التوجه العديد من الحالات غير الناجحة. فمثلا في الهند حيث تم القضاء على هذه المستوطنات وازالتها ونقل قاطنيها الى مواقع بعيدة خارج المدينة فكانت النتائج سلبية لهذه العملية، لكون السكان يحتاجون الى ان تكون هذه مساكنهم البديلة قريبة من المدينة حيث هنالك فرص العمل ومصدر دخلهم ولتقليل كلف النقل التي لا يمكن تحملها إضافة الى نقص وصعوبة الوصول الى الخدمات مثل المستشفيات والمدارس ومراكز الخدمة وغيرها إضافة الى تكاليف عملية الازالة والنقل للساكنين، فكانت الفائدة الوحيدة من هذه العملية هي القيمة المالية والاقتصادية للأرضي التي تم بناء المستوطنات غير الرسمية عليها والتي يمكن الاستفادة منها بعد عملية الازالة في بناء المشاريع والخدمات المهمة مثل الوحدات الصناعية والمستشفيات اويتم الاستفادة منها في توفير الخدمات للسكان من انشاء الحدائق والمنتزهات العامة والمرافق الترفيهية والمراكز الاجتماعية والشبابية، حيث عمد البنك الدولي بوضع اربعة معايير أساسية لكي يتم اللجوء لهذا التوجه وهي:

1. أهمية الأرض التي يتم اخلائها من ساكنيها.
2. توليد فرص العمل لقاطني هذه المستوطنات غير الرسمية في المشاريع التي يتم استحداثها في نفس الموقع.
3. الإيرادات المالية والرسوم الي يتم تحصيلها من هذه المشاريع المستحدثة على المستوطنات غير الرسمية التي تم ازالتها.
4. ان عملية نزع ملكية السكن لساكني هذه المستوطنات غير الرسمية في هذه المناطق الحضرية بدون سكن بديل يعتبر على نطاق واسع جريمة[6] .

3.2 توجه الاعتراف (إضفاء الطابع الرسمي)

ويتمثل هذه التوجه بأساليب التحسين والتطوير والارتقاء والتمكين: فيظهر هذا التوجه بديل لعملية نقل السكان واستبدال منازلهم[19], فهو يجمع بين أسلوب العمل واستخدام موارد سكان هذه المستوطنات غير الرسمية وبطرق تسعى لأشراك المنظمات المحلية والمجتمعية في تحسين هذه المستوطنات وبشكل نموذجي [10] من خلال تنظيم الحيازة القانونية وإضافة وتحسين البنى التحتية والخدمات الأساسية مثل مد خطوط الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتجميع النفايات ومياه المجاري وتوفير الانارة ورصف الطرق وغيرها من الخدمات الأخرى , وهذه العملية تستبعد بناء المنازل حيث هنا يكمن تشجيع السكان وحثهم على المساهمة في عملية بناء وتعديل وتحسين مساكنهم من خلال البرامج التوعية والتدريبة وتوفير القروض لسكان هذه المستوطنات لتحسينها والمساهمة في تعديل بناءها وحالتها البنائية والصحية . وهذه العملية تعزز من التجديد البيئي والمساهمة في تحسين نوعية الحياة وجعل إمكانية بقاء السكان في مكانهم الأصلي دون المساس بالبيئة او الصحة العامة وتقلل من الاضطراب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكانها والنتائج تكون فورية ومرئية بمرور الوقت وذات فرق كبير في حياة السكان. فتجارب البنك الدولي اثبتت استعداد السكان في تحسين حياتهم فعلى سبيل المثال احدى مشاريع الارتقاء في مومباي في الهند تم استثمار حوالي 7 دولار في عملية الارتقاء من قبل السكان، فظهرت تغيرات ملحوظة في تحسين هذه المستوطنات وحياة السكان، فأصبحت لهم هياكل دائمة مع توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية وبالتالي انعكست على حياة الناس ومستوى الدخل والتوفير. فعملية إضفاء الطابع الرسمي تمثل عملية مدروسة لإضفاء الطابع الرسمي والإداري على المستوطنات غير الرسمية وغير المصرح بها.

4. اهداف مشاريع توجه الاعتراف

ان مشاريع التنمية والتحسين تقدم الموارد والبيئة التمكينية للأشخاص المحرومين لتحقيق اهداف التنمية والتحسين من خلال التعبير المنظم عن الاحتياجات والطلبات الخاصة بهم [8]، حيث هنالك ابعاد خمسة يتم التعامل معها لضمان تحقيق عملية التحسين وحل المشاكل لهذه المستوطنات غير الرسمية وهي [5]:

1. الحصول على المياه المأمونة (Access to safe water): تصبح الأسر قادرة على الحصول على إمدادات المياه وبكميات كافية للاستخدام وبصورة متاحة لجميع أفراد الأسرة لاسيما للنساء والأطفال.
2. الحصول على خدمات الصرف الصحي (Access to sanitation): تصبح الأسر قادرة على الحصول على خدمات الصرف الصحي مع توفر نظام التخلص من الفضلات.
3. ضمان الحيازة الآمنة (Secure tenure): هو حق جميع الأفراد والجماعات في الحماية الفعالة من قبل الدولة ضد عمليات الإخلاء القسري، حيث يتمتع الأشخاص بحماية فعلية أو متصورة من عمليات الإخلاء القسري.
4. متانة السكن (Durability of housing): حيث يعتبر المنزل دائمًا ومتينا، إذا تم بناؤه على موقع غير خطير ويحتوي على هيكل دائم وكافٍ بما يكفي لحماية سكانه من الظروف المناخية مثل المطر والحرارة والبرد والرطوبة.
5. الحصول على مساحة معيشة كافية (Sufficient living area): على ان يوفر المنزل مساحة معيشة كافية لأفراد الأسرة.

5. مناهج معالجة المستوطنات غير الرسمية

بمرور الزمن أدى توجه الاعتراف الى استخدام منهجين للتعامل مع المستوطنات غير الرسمية، وهما منهجين كما في **الشكل 4** [13]:

- منهج السياسات التنازلية (Top-Down) حيث أهمل هذا المنهج احتياجات المجتمع، وركز على عمليات التحسين التي قامت بها المؤسسات بصورة عامة بدون الرجوع الى المواطنين.
- منهجي السياسات التصاعدية (Bottom-up) حيث ركز هذا المنهج على احتياجات المجتمع والتي تتضمن تعزيز التمكين المحلي لزيادة الشعور بالملكية الفدية والمحلية.

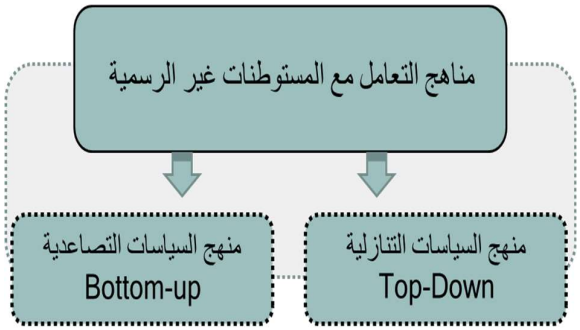

الشكل 4: المناهج السياسات للتعامل مع المستوطنات غير الرسمية.

6. استراتجيات التحسين والتطوير للمستوطنات غير الرسمية

على الرغم من كل الجهود المبذولة لاحتواء نموها، فإن المناطق غير الرسمية تنمو باطراد, ويبدو إلغاءها جميعًا وتزويد سكانها بخيارات الإسكان الرسمي أو على الأقل تعويضهم أمرًا مستحيلًا، نظرًا لضخامة الظاهرة والموارد المحدودة لهذا الغرض [5] انت الاستجابات لهذا التحدي عن طريق عدة مبادرات دولية لتحسين الظروف المعيشية لسكان المستوطنات غير الرسمية في جميع أنحاء العالم [9] فكان استراتجيات التطويرو التحسين الحضري هو الخيار المناسب الذي يهدف الى تحسين الظروف المعيشية لسكانها من خلال اتخاذ مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تركز على جوانب مختلفة وهي :

1. الارتقاء.
2. التمكين.
3. المشاركة.

حيث تركزت كل منها على جانب معين , فالارتقاء يعمل على الجانب المادي عن طريق توفير وتحسين كل من المرافق والأماكن العامة وتسهيل إمكانية الوصول والتنقل ومعالجة مناطق الاكتظاظ وتعديل استخدامات الأراضي واستبدال مواد البناء لتحسين المساكن وتحسين الصحة وتوفير مراكزها وتسهيل الحصول على مياه الشرب واستخدام أنظمة الصرف الصحي وجمع القمامة وزيادة جودة الهواء وتقليل التلوث الضوضائي وزيادة الغطاء النباتي لتقليل مصادر التلوث, اما محور التمكين فقد تضمن الاهتمام بالجانب السياسي والاقتصادي عن طريق توفير التعليم و تلبية احتياجات و حقوق الافراد وضمان السلامة للساكنين من المخاطر وعمليات الاخلاء والتهجير وتعزيز الشعور بالانتماء وتوحيد الاصوات المطالبة بحضور المشاريع الحكومة المحلية , إضافة الى تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة الأخرى , و تذليل فرص الحصول على العمل والوظائف وزيادة مصادر الدخل,وتمكين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص والمجتمعي من دعم واسناد هذه الفئات المجتمعية ، تشجيع إنشاء منظمات مجتمعية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أشكال المنظمات غير الحكومية وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التحسين والتطوير. اما المشاركة فقد تمحورت على الجانب الاجتماعي والتنظيمي عن طريق الاهتمام بتعزيز الحكم الديمقراطي وتعزيز الأطر المؤسسية والقانونية وتحقيق اللامركزية في السلطة والموارد، وممارسة السلطة العامة، ودعم استخدام الموارد العامة في جميع المؤسسات العامة على جميع المستويات، و السماح بالمشاركة المدنية والمشاركة الواسعة النطاق في التنمية، تمكين القيادة المحلية، وتنظيم القطاع الخاص وتنميته، فضلا عن تحديد وتعزيز دوره في التنمية ,وبالتالي هذه العمليات ساهمت في توفير مؤشرات الوصول الى المجتمعات الحضرية المستدامة (Sustainable urban community elements) كما في **الشكل 5**، الذي شجع على ترسيخ وتدعيم ابعاد الاستدامة الحضرية.

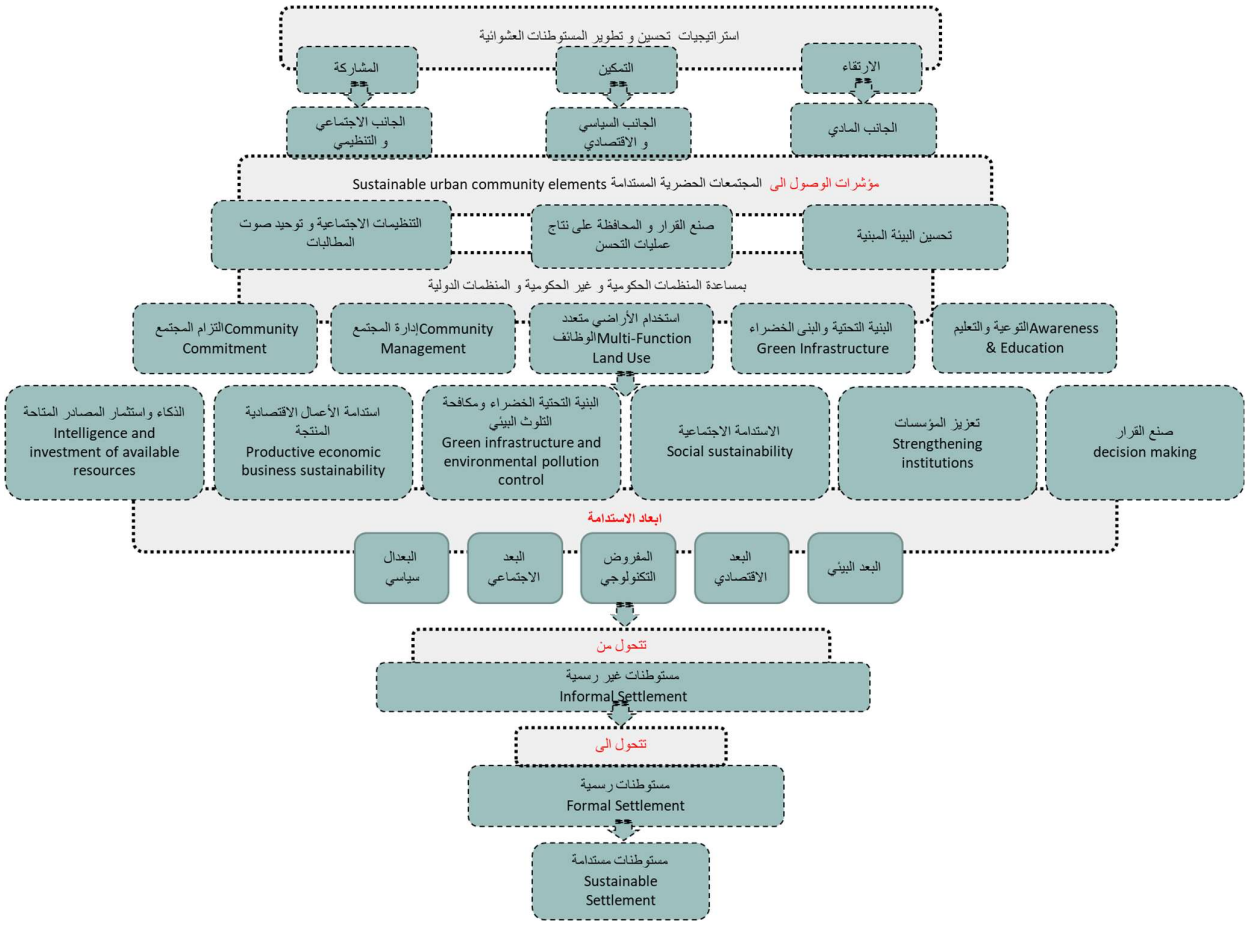

الشكل 5: الية استراتيجيات التحسين والتطوير للمستوطنات غير الرسمية.

7. الاستنتاجات

بعد ان أصبحت المستوطنات غير الرسمية حقيقة لا مفر منها في العديد من بلدان العالم، وخاصة العالم النامي ظهرت نماذج ونهج مختلفة لتطوير الأحياء الفقيرة لمعالجة الفقر الحضري في البلدان النامية فكانت توجه التنمية والتطوير هي المنفذ الرئيسي لتحقيق ازدهار حقيقي في تنمية المستوطنات غير الرسمية بشكل متكامل عن طريق قبول هذه المناطق العشوائية واستثمار الجوانب الإيجابية لمجتمعاتها بالتزامن مع تطوير شامل واستثمار الركائز الاربعة للاستدامة (الاقتصاد والمجتمع والبيئة والسياسة). فكانت نتائج عمليات التطوير على البعد الاقتصادي تعتبر هي مفتاح القضاء على الفقر كما في **الشكل 6**، حيث تلعب اقتصادات الأحياء غير الرسمية دورًا حيويًا في تلبية احتياجات المعيشة لسكان هذه الأحياء في البلدان النامية. علاوة على ذلك، فهي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصادات الحضرية في البلدان النامية بنسبة كبيرة من القوى العاملة الرسمية. فغالبًا ما يكون العمل هو الأصل الوحيد الذي يمكنهم استخدامه لتحسين معيشتهم. وبالتالي، فإن خلق فرص عمل منتجة أمر جوهري لتحقيق الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والتي ستساهم بشكل أساسي في تحقيق أهداف التنمية الدولية المتفق عليها. اما البعد الاجتماعي لعمليات التطوير يهتم بالسعي لتحقيق المشاركة المتساوية للمجموعات المختلفة في جميع مراحل عمليات التنمية. وتجنب استبعاد ذوي الدخل المنخفض وتحقيق الإندماج الاجتماعي والمشاركة والتمكين وتعبئة المجتمع ومشاركة السكان في عمليات الارتقاء وتمكين المواطنين المحليين عن طريق تعبئة المجتمع حيث يصبح السكان المحليون مسؤولين ويصبح بالامكان الاعتماد عليهم حتى بعد انتهاء عملية الترقية. وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع فئات المجتمع، إعطاء للسكان المحليين الحق في اتخاذ قرارات بشأن تطوير أحيائهم، زيادة قدرات ومهارات الأفراد والمؤسسات المحلية، الشعور بالانتماء والاعتزاز المدني . اما الابعاد البيئية لعمليات التحسين والتطوير فهي تقوم بخلق توازن بين مجموعة متنوعة من الأمور، تتضمن عمليات البناء النظامية والتصنيع ونقل المواد، واستخدام الطاقات المتجددة، والتصميم والتخطيط الامثل. بالإضافة إلى استخدام المواد المحلية المتاحة، وإعادة الاستخدام وإعادة التطوير، وتجنب الملوثات والسموم، وتجميع مياه الأمطار، والتخلص النفايات، توفير مياه صالحة للشرب وللحفاظ على النظافة، الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والمعالجة المناسبة لمياه الصرف الصحي. اما على المستوى السياسي والإداري، فان لهذه العمليات تاثيرا كبثيرا بما تساهم فيه من عملية توحيد الراي وصنع القرار بما يخدم المصلحة العامة للدولة وساكني هذه المستوطنات غير الرسمية ودوره في تكوين الوفاق المحلي وتوفير إطار قانونية ومؤسسية مرنة مع ضمان بيئة تمكينية فعالة. كذلك السعي لخلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص ودعم التطوير التدريجي لأنظمة الحماية الاجتماعية لدعم أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم.

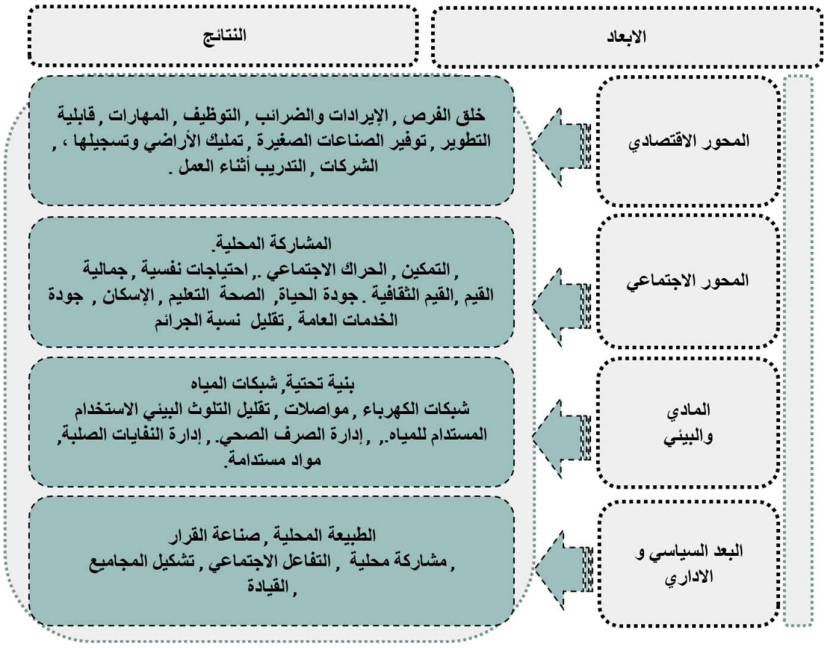

الشكل 6: يوضح نتائج توجه التحسين والتطوير للمستوطنات غير الرسمية.

8. التوصيات

- فتوصل البحث الى ضرورة توجه الحكومات المحلية الى تبني سياسات واطرالتنمية المستدامة لتحويل المجتمعات غير الرسمية الى مجتمعات مسؤولة لها الحق في اتخاذ قرار التحسين عبرالارتقاء والتمكين والمشاركة والمساواة بما يحقق التنمية المستدامة بصورة فعالة ومتكاملة. فمن ضروري المباشرة بتبني هذه التطبيقات المستدامة لضمان الحلول الفعالة. حيث لها تأثير إيجابي على العديد من الجوانب؛ مثل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والمساهمة في جعل المناطق غير الرسمية مندمجة في المدينة ككيان واحد، المواكبة مع الأساليب العالمية للتعامل مع هذه المستوطنات.

- نوصي بوضع الإطار القانوني المناسب لتسهيل وضمان هذا النهج، وتوفير إصلاحات مؤسسية وسياسية تمكن من عمليات التحسين والتطويرلهذه المستوطنات غير الرسمية.

- من الضروري توفير إطار تخطيط حضري مناسب يعترف بالمستوطنات غير الرسمية وسكانها كموارد. كما ويجب يجب إيلاء اهتمام خاص للسياسات والوسائل الخاصة بتوفير السكن الملائم وميسور التكلفة وتحسين جودة وسلامة البيئة الحضرية خاصة في المناطق ذات الدخل المنخفض.

- من الضروري للحكومات المركزية والمحلية تطوير تدابير تشاركية لتحسين ظروف الإسكان والبنية التحتية الداعمة ذات الصلة في المناطق غير الرسمية.

- نؤكد على توفير ضمان حيازة الأراضي وتأمين حيازة المساكن لتعزيز الاستثمارات في المناطق غير الرسمية. إطار قانوني ومؤسسي مرن يسمح للمبادرات المحلية في المستوطنات غير الرسمية بالارتقاء،

- ضرورة التأكيد على مشاركة المجتمع لضمان الرضا عن النتائج وتلبية احتياجات السكان، وضمان التنمية الاقتصادية لسكان هذه المستوطنات غير الرسمية، تساهم هذه التنمية في القضاء على الفقر، والتي هي السبب وراء الاتجاه السكاني لهذه المناطق، عندما تتوفرها، يُتوقع من الناس محاولة الارتقاء بهذه المنازل وتحسين مستوى معيشتهم.

- توصل البحث الى ضرورة وضع برامج أو ورش عمل لتعليم سكان المستوطنات غير الرسمية تقنيات بسيطة حول كيفية تحسين الظروف المادية لمنازلهم، والاستفادة من وقت الفراغ للعاطلين من خلال إنشاء برامج تدريبية تمكنهم من تعلم مهارات بسيطة في الحرف اليدوية أو الأعمال الفنية التي من شأنها أن تسمح لهم بتوليد الدخل، وبالتالي تحقيق حياة أفضل.

0/17549175.2015.1009845?journalCode=rjou20#preview.

[10] J. L. Baker, "Thematic Group on Services to the Urban Poor: Final Report, World Bank, Washington DC.," World Bank Group., vol. 1, no. 1, [Online]. Available: http://documents.worldbank.org/curated/en/954511468315832363/Urban-poverty-a-global-view.

[11] K. Dovey and R. King, "Forms of informality: Morphology and visibility of informal settlements," Built Environ., vol. 37, no. 1, pp. 11–29, 2011, doi: 10.2148/benv.37.1.11.

[12] L. Guibrunet and V. Castán Broto, "The sustainability of the informal city: An urban metabolism approach," 11th Int. Conf. Eur. Soc. Ecol. Econ., 2015.

[13] M. C. Georgiadou, C. Loggia, I. Nunez Ferrera, and B. Fagan-Watson, "An overview of top-down vs. bottom-up models for informal settlement upgrading in South Africa," Int. Soc. City Reg. Planners Discuss. Pap., 2016, [Online]. Available: http://www.westminster.ac.uk/westminsterresearch.

[14] M. Mohanty, "Challenges of Informal Urbanization," in *Sustainable Cities and Communities*, 2020, pp. 45–56.

[15] O. Soyinka and K. W. M. Siu, "Investigating Informal Settlement and Infrastructure Adequacy for Future Resilient Urban Center in Hong Kong, SAR," Procedia Eng., vol. 198, no. September 2016, pp. 84–98, 2017, doi: 10.1016/j.proeng.2017.07.075.

[16] Zainab salman shama and luay taha Almulla, "The role of housing in the random events of the phenomenon of visual pollution Case study "Um alwarid " in AL-Jadirya quarter.," *iraqi J. Archit. Plan.*, vol. 6, no. 19, pp. 73–100, 2010.

[17] احمد صالح مهدي, احمد ماهر حسوني, ضرغام عبد المهدي ردن, "المشكلات الاجتماعية للأحياء العشوائية- دراسة ميدانية في محافظة القادسية," جامعة القادسية, 2018.

Refrences

[1] A. Jasim, "The effect of the slums on the urban sustainability Planning suggestions for development," *Al-Qadisiyah J. Eng. Sci.*, vol. 9, no. 3, pp. 24–44, 2016.

[2] C. H. Counihan, "An Incremental Intervention In Jakarta : An Empowering Infrastructural Approach For Upgrading Informal Settlements," no. July, 2017.

[3] C. Tacoli, G. McGranahan, and D. Satterthwaite, Urbanisation, rural–urban migration and urban poverty. 2015.

[4] Cities Alliance, "Cities alliance for cities without slum: action plan for moving slum upgrading to scale," Spec. Summ. Ed., p. 23, 2013..

[5] E. M. B. F. F. Geh, "Housing Market Dynamics in Africa-Slum Upgrading and Housing Alternatives for the Poor," Hous. Mark. Dyn. Africa, [Online]. Available: https://link.springer.com/chapter/10.1057/978-1-137-59792-2_6.

[6] G. R. Formicki, "UPGRADING FAVELAS: FUNDING SCHEMES AND THEIR EFFECTS ON ECONOMIC OPPORTUNITIES, INFRASTRUCTURE PROVISION, AND SAFETY A."

[7] H. J. A. AIHASAN, "Treatment of Random areas within the standards of Proper Planning," iraq J. Mark. Res. Consum. Prot., vol. 5, no. 1, pp. 115–136, 2013, [Online]. Available: https://iasj.net/iasj/article/76579

[8] I. Imparato and J. Ruster, "Slum upgrading and participation: lessons from Latin America," 2003, [Online]. Available: http://hdl.handle.net/10986/15133.

[9] I. R. Hegazy, "Informal settlement upgrading policies in Egypt towards improvement in the upgrading process.pdf," ournal Urban. Int. Res. Placemaking Urban Sustain., pp. 254–275, 2015, [Online]. Available: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.108

[18] أحمد عبد الواحد عبدالنبي , "History of slums in the city of Baghdad (1921-1958),"" *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية و الاجتماعية* , vol. 3, no. 244, pp. 43–62.

[19] انتظار جاسم جبر و شروق نعيم جاسم, "تطوير البيئة الحضرية للمناطق العشوائية مدينة بغداد أنموذجا," مجلة البحوث الجغرافية, vol. 23, no. 1, pp. 1– 30, 2016, [Online]. Available: http://journals.uokufa.edu.iq/index.php/kjg/article/view/5106.

[20] البغدادي, عبد الصاحب ناجي و البدري, مجيد حميد شهاب و حيدر عطية عبد ناصر "السكن العشوائي في مدينة الكوفة وطرق معالجتهِ," جامعة الكوفة - كلية الآداب, vol. 10, no. 37, p. 30, 2018, doi: 10.36317/0826-010-037-005.

[21] جمال باقر مطلك, "تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي," مجلة المخطط والتنمية, vol. 33, no. 1, 2016, [Online]. Available: https://www.iasj.net/iasj/download/d5ecbaecaa166f89.

[22] الجواهري, زهير عبد الوهاب, "دراسة مساحات النمو العشوائي لبعض المناطق السكنية في مدينة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية," مجلة جامعة بابل, vol. 23, no. 1, pp. 73–83, 2015, [Online]. Available: https://www.iasj.net/iasj/article/98668.

[23] الربداوي، قاسم, "مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى. "pdfمجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية, vol. 28, no. 1, pp. 439–473, 2012, [Online]. Available: http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/439-473--a.pdf.

[24] الشوك, استبرق إبراهيم والقيسي, ظبية فاروق و ابتسام عبد الجبار عبد الرضا, "سكن لائق لحياة أفضل.. بدون عشوائيات," بغداد, 2011..

[25] شيماء مطشر حمزة, "المناطق العشوائية في مدينة بغداد " دراسة تخطيطية تحليلية "," *مجلة الهندسة والتنمية* , vol. 19, no. 1, 2015, [Online]. Available: https://www.iasj.net/iasj/download/cf19885977141e497

[26] عبد الرزاق احمد سعيد , "العشوائيات تغيير للملامح المورفولوجية للمدينة العراقية," مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية و الاجتماعية,وزارة التربية/ مركز البحوث والدراسات التربوية, vol. 220, no. 2, 2017

[27] لجنة التخفيف من الفقر, "تثبيت مواقع تجمعات السكن العشوائي - الادارة التنفيذية لإستراتيجية التخفيف من الفقر," وزارة التخطيط , بغداد , العراق ,2017. [Online]. Available: منهجhttps://mnpcd.gov.iq/assets/files/poverty/ية العمل.pdf

[28] اللجنة العيا لاعداد خطة التنمية ٢٠١٨ -٠ ٢٠٢, "خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٠," وزارة التخطيط جمهورية العراق , 2018.

[29] محمود اسماعيل محمد, "الابعاد التخطيطية لظاهرة السكن العشوائي (دراسة ميدانية لمنطقة حي الميمون في مدينة الكوت)." pdf," J. Educ. Coll. Wasit Univ., vol. 1, no. 22, 2016.

[30] هاشم جعفر عبدالحسن، "معالجة المناطق العشوائية ضمن المعايير التخطيطية السليمة," المجلة العراقية, vol. 5, no. 1, 2013.

Urban improvement strategies for informal settlements.

Ahmed Jawad Kadhim[1*], Zaynab Radi Abaas[2]

[1] *Department of Architecture, University of Baghdad, Baghdad, Iraq, a.menaty1304@coeng.uobaghdad.edu.iq*

[2] *Department of Architecture, University of Baghdad, Baghdad, Iraq, dr.zaynabr.a@coeng.uobaghdad.edu.iq*

**Corresponding author: Ahmed Jawad Kadhim and email: a.menaty1304@coeng.uobaghdad.edu.iq*

Published online: 31March 2022.

Abstract— The increasing of urbanization processes around the world have led to the continuous change of unplanned lands and their transformation into informal settlements with the increasing population growth in them, so the trends began towards finding solutions to them and addressing the problems generated and how to prevent the formation of more of them and know the methods of dealing with them to build a sustainable model base for the development of these areas. Hence, the research problem emerged from the lack of local proposals that dealt with mechanisms for developing and improving policies and strategies for dealing with informal settlements. So the research set out to develop a new approach that would reduce the continued expansion and increase the number of these settlements, treat the existing ones and reduce the pressures and negative impacts on their neighborhoods by uncovering the potential of these informal settlements and highlighting the possibility of treating them, improving their condition and transforming them into sustainable urban societies. The research uses the inductive approach, by comparing the pillars of sustainability and their applicability and trying to enhance them using the methods of developing informal settlements used . the research reached the necessity for local governments to adopt sustainable development policies and frameworks to transform informal societies into sustainable urban societies by adopting improvement and development strategies and adopting the methods of upgrading, empowerment and participation in order to achieve development. Sustainable, efficient and integrated way.

Keywords— Informal settlements, Urban improvement, Upgrading, Empowerment, Participation.